



Distr.
GENERAL

A/34/7/Add.20
11 December 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٤٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترضة لفترة السنتين ١٩٨١-١٩٨٢

توسيع غرف الاجتماع وتحسين مراافق خدمة المؤتمرات
ومرافق المندوبين بمقر الأمم المتحدة

التقرير الحادى والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نذّرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن توسيع غرف الاجتماع وتحسين مراافق خدمة المؤتمرات ومرافق المندوبين بمقر الأمم المتحدة (A/C.5/34/Add.1 و Corr.1) . وكما أشار الأمين العام ، يقدم هذا التقرير "صفا لسير هذه الأعمال ، وشرحها للمشاكل التي ظهرت فيما يتصل بتكاليف مشاريع وتحسينات معينة كي تنظر فيها الجمعية العامة" (A/C.5/34/Add.1 و Corr.1 ، الفقرة ١) .

٢ - ويقدم الجدول ١ في تقرير الأمين العام (A/C.5/34/Add.1 و Corr.1) موجزاً للحالة فيما يتصل بخدمة تحسين المقر ، فيحدد المشاريع المعتمدة في عام ١٩٧٦ (المراحل الأولى) ، والمشاريع المعتمدة في عام ١٩٧٧ (المراحل الثانية) ، والمشاريع المعتمدة في عام ١٩٧٨ (المراحل الثالثة) ، مع الاشارة إلى حالة الأعمال والتقديرات المتقدمة للتكاليف بالمقارنة بالتقديرات السابقة . ولم ينقرن هذا الجدول ليهدى آخر المعلومات المتعلقة بالمرحلة الثالثة (أنظر A/C.5/34/Add.1) . وكما أشير في تلك الوثيقة ، أصبح التقدير الحالي للمرحلة الثالثة يبلغ الآن ٣٠٠ ٢٧٧ ٣٠٠ دolar ، بالمقارنة بالتقدير السابق البالغ ٠٠٠ ٦١٢ دolar . فازاً أخذت هذه المعلومات في الاعتبار ، فإن التكلفة التقديرية الحالية لأنجاز المراحل الثلاث جميعها تبلغ ٠٠٠ ٥٥٢ ٩٣١ دolar ، بالمقارنة بالتقديرات السابقة البالغة ٣٠٠ ٥٠٠ ٣٧ دolar . وهذا المبلغ يمثل تجاوزاً للتكلفة بمبلغ ٢٠٠ ٤٣٠ ٩ دolar وذلك على النحو التالي :

| <u>"تجاوز التكلفة"</u> | <u>التقدير الحالى</u> | <u>التقدير السابق (١)</u> | |
|------------------------|---------------------------|-------------------------------|-----------------|
| <u>بالدولارات</u> | <u>بالدولارات</u> | <u>بالدولارات</u> | |
| ٦٧٠ ٠٠٠ | ١٤ ٦٨٩ ٠٠٠ | ١٤ ٠١٩ ٠٠٠ | المراحل الأولى |
| ١٥ ٥٩٩ ٧٠٠ | ٣١ ٤٦٩ ٠٠٠ | ١٥ ٨٦٩ ٣٠٠ | المراحل الثانية |
| ٣ ١٦١ ٠٠٠ | ١٠ ٧٧٣ ٠٠٠ | ٢ ٦١٢ ٠٠٠ | المراحل الثالثة |
| <u>١٩ ٤٣٠ ٧٠٠</u> | <u>٥٦ ٩٣١ ٠٠٠</u> | <u>٣٧ ٥٠٠ ٣٠٠</u> | |

٣ - ويبلغ الأمين العام عن التطورات المتصلة بالمرحلة الأولى في الفقرات من ٣ إلى ٦ من تقريره . وفي الفقرة ٧ يشير إلى أن تقرير الأداء النهائي لفترة السنتين ١٩٧٩ - ١٩٧٨ سيتضمن نتيجة لهذه التطورات ، اعتماداً بمبلغ إضافي قدره ٦٢٠ ٠٠٠ دولار تحت الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية بصفية إنجاز المرحلة الأولى .

٤ - ويورد بيان الزيادة في تقديرات المرحلة الثانية من ٩٥١ مليون دولار إلى ٣١٥ مليون دولار في الفقرات ٩ إلى ١٢ من تقرير الأمين العام (Corr.1 A/C.5/34) . وفي الفقرة ١١ يذكر الأمين العام أن اللجنة الاستشارية وافقت ، في أيار / مايو ١٩٧٩ ، على تبادل بتنفيذ أكبر قدر ممكن من العمل في المرحلة الثانية بالأموال التي تمت الموافقة عليها فعلاً ، على أساس أنه يعتزم الحصول على تعليمات الجمعية العامة فيما يتعلق بالرصيد المتبقى من العمل .

٥ - وفي الفقرات من ١٣ إلى ١٦ من التقرير ، يقدم الأمين العام تفسيره للأسباب التي جعلت تقديرات المرحلة الثانية التي أعدت في عام ١٩٧٧ تبدو بعد سنتين أقل من التكلفة بقدر لا يستهان به . وفي الفقرة ١٧ ، يذكر الأمين العام أنه قد ساورة

"قلق عميق بشأن الاختلاف الخطير بين تقديراته والتكاليف الحالية للاعمال . وقد ثبت من المشاريع السابقة أن الأساليب المستخدمة والشركات المستعان بها لتوفير تقديرات التكاليف يمكن أن يحول عليها . ولم يكن انعدام الدقة غير متوقع في هذه التقديرات بصفة خاصة . ويسلم الأمين العام بالحاجة إلى وضع اجراءات تحول دون تكرار هذه الحالة في المشاريع المقبلة . وبناءً على ذلك ، اتفق مع مراجعي الحسابات الخارجيين الذين طلبوا منهم اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية دراسة المسألة ، على اجراء عدد من التغييرات في الاجراءات المتبعة حتى الآن . وسيتم اجراء هذه التغييرات ، حسب الاقتضاء ، عند انتهاء العقود الحالية أو استبدالها أو عند ما تنشأ الحاجة إلى خدمات معمارية وتقدير التكاليف فيما يتعلق بالمشاريع المقبلة " .

(١) مرصود في ميزانية الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ أو ميزانية الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ مدروج في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

وقد أشير في الفقرة ١٠ أدناه إلى طلب اللجنة الاستشارية الموجه إلى مجلس مراجعي الحسابات . ويود في المرفقين الأول والثاني أدناه موجز للنتائج التي توصل إليها المجلس والتدابير المستمرة اتخذتها الادارة تلبية لتوصيات المجلس .

٦ - ويناقش الأمين العام في تقريره المرحلة الثالثة (A/C.05/34/Add.1 و Corr.1 ، الفقرتان ٢٣ و ٢٤) وفي هذا السياق ، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٣ أن "القطارات ستكون في المتناول في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، حيث يمكن عندئذ المصادرات على التكاليف . وليس لدى الأمين العام في الوقت الحاضر أي معلومات تشير إلى عدم سلامة التقدير الأصلي الذي يبلغ ٧٦١٢٠٠٠ دولار . بيد أنه يشير في إضافة تقريره (A/C.05/34/Add.1 ، الفقرة ٢) إلى أنه "يتبيّن الآن مجموع القطارات المفتوحة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، أن عروض المقاولين تزيد زيادة كبيرة عن التقديرات . فمثلاً مبلغ الـ ٦١٢٠٠٠ دولار الذي أقرته الجمعية العامة والذي يعتمد على أقل عدداً ، يتوقع الآن أن تبلغ التكلفة ٧٧٣٠٠٠ ١٠٠ دولار ."

٧ - ويخلص الأمين العام في تقريره (A/C.05/34/Add.1 و Corr.1 ، الفقرة ٢٥) إلى أنه "ننذر لأن تقديرات التكاليف الحالية تتجاوز بكثير تقديرات المعتمدة من قبل ، فقد ترتفع الجمعية العامة حالياً في إعادة النظر في مقرراتها السابقة " . ثم يمضي الأمين العام إلى وصف المشاريع التي يرى أنه لاغنى عنها . أما فيما يتعلق بالمشاريع الباقية ، فإن الأمين العام يذكر في الفقرة ٢٦ أن "كل مشروع من هذه المشاريع مستحب ولو ما يبرره " . ويعطي الجدول ٣ في إضافة تقرير الأمين العام (A/C.05/34/Add.1) موجزاً للمختلفة التقديرية للمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة مع الإشارة إلى المبالغ المرجوة من قبل في ميزانية الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أو التي أدرجت في الميزانية البرنامجية المقترنة لفترتين السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وكما يتبيّن من ذلك الجدول ، يوجد عجز يقل قليلاً عن ١٨٠ مليون دولار .

٨ - وكما يوضح الجدول الوارد في الفقرة ٢ أعلاه ، فإن مجموع التقدير الحالي للمراحل الأولى والثانية والثالثة هو ٩٣١٥٦٥٠٠ دولار ، رصد في مقابلة بالفعل مبلغ ٣٠٠٥٠٠٣٢٥٠٠ دولار في ميزانية الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٦ أو ميزانية الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أو أدرج في الميزانية البرنامجية المقترنة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ وبذلك يكون العجز ، أي المبلغ الإضافي الذي يجب أن يرصد لإنجاز المشاريع كما أقرتها الجمعية العامة في الأصل ، وهو مبلغ ٢٠٠٤٣٠١٩٠٠ دولار (انظر أيضاً الفقرتين ٣ و ٧ أعلاه) .

٩ - وتحتتقد اللجنة الاستشارية أن الأمر متترك في تلك هذه الظروف، للجمعية العامة لكي تتخذه قراراً في إطار السياسة العامة بشأن ما إذا كانت المشاريع المأذون بها في البداية يجب أن تتوقف ، أو أن تعدل ، أو أن تتفق بتمامها . وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للجمعية العامة عند اتخاذ قرارها ذاك أن تضع في اعتبارها عاملين :

(أ) انه في ضوء الخبرة المائية ، قد تربو التكاليف الفصلية النهاية على ما هو مقدر الان :

(ب) ان اى قرار بوقف أو تحديل (تخفيض حجم) المشاريع ينبغي أن يكون نهائيا ، حيث ان مجرد ارجاء المشاريع سيؤدي في النهاية الى ارتفاع التكاليف على المبالغة بالنظر الى استمرار ارتفاع التكاليف في صناعة البناء .

١٠ وتعتقد اللجنة الاستشارية في هذا الصدد أن الاجراءات المتبقية حاليا في تقديم التكاليف وتقدير العطاءات فيما يتعلق بالمشاريع الانشائية للأمم المتحدة يقتصرها نقص كبير . وقد رجحت اللجنة ، في بحثها في هذه المسألة من مجلس مراجعي الحسابات اجراء تحقيق في الأمر . وقد لخصت اللجنة في المرفق الأول أدناه النتائج التي خلص إليها المجلس .

١١ وترى اللجنة انه بالإضافة الى ما قام به المجلس فان الوقت قد حان لإجراء دراسة مستقلة وافية للاجراءات المتبقية في الحصول على التقديرات وطلب العطاءات فيما يتعلق بالمشاريع الانشائية للأمم المتحدة سواء ما كان منها في المقر أو في مكاتب الأمم المتحدة الأخرى . وتوصي اللجنة بأن يطلب إلى وحدة التفتيش المشترك اجراء هذه الدراسة بمساعدة خبرة خارجية ، عند الضرورة . وينبغي أن تتضمن الدراسة ، بالإضافة الى تفطية الاجراءات المتعلقة بالانشاءات الرئيسية في جميع مكاتب الأمم المتحدة ، معلومات مقارنة تتعلق بالمؤسسات الأخرى في مذكرة الأمم المتحدة . وينبغي أن تتعلق الدراسة على مدى كفاية الممارسات والاجراءات المتبقية حاليا وأن تقتصر ما تقتضيه الضرورة من تقييمات وتحسينات محددة .

المرفق الأول

موجز النتائج الرئيسية

تقرير مجلس مراجعي الحسابات الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن التقديرات المتعلقة بالمشاريع الانشائية في مقر الأمم المتحدة

- ١ - كان الحافز على الطلب الذي تقدمت به اللجنة الاستشارية الى مجلس مراجعي الحسابات هو المعلومات التي توفرت لديها في ربيع عام ١٩٧٦ بشأن طلب الأمين العام الذي ورد وصفه في الفقرة ١١ من تقريره (Corr. A/C.05/34/34) . فقد كشفت تلك المعلومات ، بين أمور أخرى ، أن خبراء جسيما في عصاب التكاليف الأساسية للانشأءات وقع فيه مهندسون استشاريون قد أُسفر عن نقص كبير في التقديرات الأصلية للانشأءات التي أعدت في عام ١٩٧٢ . وتارا لفداحة ذلك الخطأ الذي وقع فيه المقدرون رأت اللجنة انه من المستصوب ان يجري تحقيق في الامر من قبل مجلس مراجعي الحسابات لجملة افراض من بينها التوصل الى الدارء والوسائل التي تجذب الواقع في خطأ مماثلة في المستقبل .
- ٢ - واستجابة لطلب اللجنة الاستشارية ، أجرى ممثلو مجلس استعراضا للاجراءات المستخدمة في تقديم تكاليف المشاريع الانشائية التي يجري تنفيذها حاليا في مقر الأمم المتحدة ، مع توجيهاته اهتمام خاص الى مشروع توسيع المرج الشمالي . وتبين هذا الاستعراضا دراسة تقديرات التكاليف التي وضعها المهندسون الاستشاري ، واجراءات تحديد التكاليف الأخرى المتعلقة بالمشاريع ، والعملية الادارية المتبعة في استعراضا واعتماد تقديرات تكاليف المشاريع ، والنظام المعمول به في الحصول على عطاءات وفي منح العقود .
- ٣ - ويري مجلس ان تقديرات التكاليف التي وضعها المهندسون الاستشاري للمشاريع الانشائية في المقر لم توفر أساسا كافيا للتعميد الدقيق ل Maher وابعاد الأسباب التي أدت الى ما حدث من تجاوزات للتکاليف . وللتقليل من الخطأ في التقديرات مستقبلا الى أقصى حد ممكن ، أوصى مجلس بأن تقوم الادارة بالتالي :
 - (أ) استعداد معايير ومواصفات لأدق لوضع تقديرات التكاليف من قبل خبراء استشاريين خارجيين ؟
 - (ب) استعراضا الدارء البديلة لاستخدام مقدري التكاليف ؟
 - (ج) التثبت من الدقة الحسابية لتقديرات التكاليف مستقبلا ؟
 - (د) استخدام عوامل تضخم أكثر واقعية ؟

- (٥) تحد يث الخطة والمواصفات المفصلة للمباني القائمة في مجمع المقر بنيويورك ؟
- (٦) طلب استعراض التقديرات من جانب مقدرين آخرين لبيان التكاليف عند اعتراض تنفيذ تغييرات هيكلية رئيسية ؟
- (٧) طلب فحص مفصل للتكاليف المعمارية والهندسية الحالية . واستعراض الترتيبات الحالية المتعلقة بالعقود والاتصال ، المعقودة مع المهندسين المعماريين الاستشاريين .

المرفق الثاني

ردار الادارة على توصيات مجلس مراجعي الحسابات

قدم ممثلو الأمين العام المعلومات الواردة أدناه، ردًا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة الاستشارية:

١ - تعميد ممثلو الأمين العام ، في اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المقودة في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، بتقديم معلومات اضافية عن التدابير التي ستتخذ لتحسين دقة تقييم المشاريع الانشائية . وهذه المذكورة تضيف الى المعلومات الواردة في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام (A/C.5/34/Corr.١) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

٢ - ومن المهم ملاحظة ان تقديرات تكاليف الانشاءات لا تكون صحيحة الا بالقياس الى الازوف والافتراضات المثبتة في الوقت الذى تطلب فيه . وحيث ان وقتا طويلا يمر عادة بين اعداد التقديرات وتلقي العدلاءات (من تسعة أشهر الى ١١ شهرا في المشاريع موضوع البحث) فمن الممكن دائمآ أن تتغير الازوف . فمثلا ، بين اوائل عام ١٩٧٨ وأواخر عام ١٩٧٩ ، تغيرت كثيرا مفاهيم بناء البناء فيما يتعلق ببنية التضخم المقبل .

٣ - وما له صلة بالموضوع أيها ملاحظة ان تقد يرات التكاليف تحد على أساس رسومات أولية . وليس مستائعا ونفع تقد يرات أكثر دقة للتكاليف الا بعد أن تكون رسومات التنفيذ المفصلة قد أعدت .

٤ - وللحكم ب بصورة أفضل على نوعية التقديرات ، ينوي الأمين العام أن يطلب مستقبلاً إلى مقدوري التكاليف أن يضمنوا تقديراتهم تفسيراً مفصلاً لافتراضات المستخدمة والفترات الزمنية التي تسرى عليها هذه الافتراضات . وستتضمن التقديرات كذلك وصفاً سرياً للمادة المصدرية والمؤشرات المستخدمة ، وكذلك تحليلات البنود الرئيسية للتکاليف ووصفاً لطبيعة ونوعية المواد .

٥ - و رغم ان المقاولين العاملين كانوا يقدرون في الماضي تقديرات دقيقة الى حد معقول ، فان كلا من المقاولين العاملين والمقدرين الاخرين قدروا أيضاً أرقاماً تبين فيما بعد ما كان يستورها من قصور في التقدير . وينوى الأئمين العام ألا يستخدم مستقبلاً الا شركات متخصصة في تقديرات التكاليف وسيجري استبعاد هذه الشركات من قبل الأمم المتحدة مباشرة وليس من طريق المهندسين المعماريين .

٦ - وفيما يتعلق بالتضخم ، ينوى الأمين العام كذلك الحصول على اسقاطات التضخم من أفضـل المصادر المتاحة لتدقيق عمل المقدرين . وفيما يتصل بالخدمات المعمارية والهندسية ، سيسـتطـلـع الأمـين العـام فيـ المشارـيعـ المـقبلـةـ اـمـكـانـيـةـ اـجـراـءـ مـسابـقاتـ مـعـمـارـيـةـ وـأـسـالـيـبـ أـخـرـىـ لـتوـسيـعـ عـلـمـيـةـ الـانتـقاءـ . وسيـتـيـمـ شـكـلـ التـرـتـيـبـاتـ التـعـاـدـلـيـةـ الـتـيـ سـتـعـقـدـ فـيـ المـقـرـ علىـ أـسـاسـ الـاـتـفـاقـاتـ الـقـيـاسـيـةـ الـموـصـىـ بـهـاـ منـ قـبـلـ الـمـعـهـدـ الـأـمـريـكـيـ لـلـمـهـنـدـسـينـ الـمـعـمـارـيـينـ .

٧ - وينبغي ملاحظة ان التصديقات الاجرائية المدرجة أعلاه لن تؤثر على مشروعات التوسع فسي المقر التي أشار اليها الأمين العام (A/34/5 Add.1 و Corr.1) لأن مرحلة تقديم التكاليف المتعلقة بهذه المشاريع قد اكتملت . ولكن الاجراءات المذكورة أعلاه سوف تطبق كلما نشأت حاجة الى خدمات اضافية في المستقبل .
